

Distr.: Limited
26 September 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الستون

جنيف، ١٦-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الستين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ موجز الرئيس
٢ تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

موجز الرئيس

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

(البند ١١ (ب) من جدول الأعمال)

١- عرضت أمانة الأونكتاد التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/60/3) وقدمت ملخصاً يبين تأثير القيود المستمرة على اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة. وأشارت إلى أن الاحتلال والاستيطان الإسرائيليين يحبطان عملية التنمية الفلسطينية وأن استمرار القدرة على تحمل أعباء العجز المالي في ظل الاحتلال ليس إلا وهماً. وأوضحت أن حجم الإيرادات المالية الفلسطينية التي تسرب إلى إسرائيل سنوياً يمثل ما نسبته ١٧ في المائة من مجموع الإيرادات الضريبية و١٨ في المائة من فاتورة الأجر العامة؛ وما برح حجم هذه الأموال المتسرّبة يتراكم منذ إنشاء السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤. وقالت إن قلق الأونكتاد إزاء هشاشة الوضع المالي الفلسطيني هو قلق يشاطره الشعور به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأعضاء لجنة الاتصال المخصصة. وقدمت الأمانة توصيات لإنهاء تسرب الإيرادات المالية المتأتية من الواردات وعمليات التهريب من إسرائيل أو عبرها.

٢- وأدلى ببيانات حول التقرير ٢٢ مندوباً، من بينهم ممثلو ست مجموعات إقليمية. وأعرب جميع المندوبين، باستثناء مندوب واحد، عن تقديرهم للاستنتاجات الواردة في التقرير وأشادوا بالعمل الذي تضطلع به الأمانة لدعم الشعب الفلسطيني. ووصف العديد من المندوبين التقرير بأنه مختصر ومقنع وغني بالمعلومات المفيدة ووثيق الصلة بواقع الحال، وإن كان مُقلّقاً.

٣- وأقرّ معظم المندوبين ما تضمنه التقرير من تحديد للعقبات الرئيسية التي تواجه التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأعربوا عن اتفاقهم مع ما ورد في التقرير من توصيات، خصوصاً تلك المتصلة بإنهاء تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل والحاجة إلى الاستعاضة عن بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وفلسطين، المعروف باسم بروتوكول باريس، بإطار متوازن يفضي إلى تحقيق التنمية الفلسطينية والاستقلال المالي الفلسطيني وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حق الاندماج في الاقتصاد العالمي والسيطرة على أراضيه وموارده. ومن شأن هذا أن يقلل من اعتماد الشعب الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي وأن يمكنه من الحصول على واردات أرخص وتحسين أوضاع ماليته العامة.

٤- واتفقت الأغلبية العظمى من المندوبين أيضاً على أن الاحتلال قد أدّى إلى رفع تكاليف الإنتاج، وفصل الأرض الفلسطينية المحتلة عن الأسواق العالمية، وفرض حصاراً على غزة، وقيد حركة التنقل، وأنشأ حاجز الفصل، وصادر الأراضي، وأدّى إلى تراجع الإنتاجية

وإضعاف الصادرات وزيادة الواردات، وقلص الخدمات العامة وألحق أضراراً بالبنية التحتية. وأعاد العديد من المندوبين تأكيد تضامنهم مع الشعب الفلسطيني وكفاحه المشروع من أجل إقامة دولة مستقلة متصلة جغرافياً وقابلة للحياة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. ورحّب هؤلاء المندوبون باستئناف محادثات السلام، وساق العديد منهم أمثلة على الدعم الذي تقدمه بلدانهم إلى الشعب الفلسطيني.

٥- وأعرب جميع المندوبين تقريباً عن قلقهم إزاء الأوضاع الاقتصادية البالغة الصعوبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك آفاق النمو القائمة، وتزايد حدة القيود المفروضة على التنمية، وحالة عدم التيقن الواسعة النطاق، وارتفاع مستوى البطالة، والأزمة المالية، وأوضاع سوق العمل البائسة، وتدمير القاعدة الإنتاجية، وانتهاك القانون الدولي من قبل سلطة الاحتلال، وافتقار السلطة الفلسطينية إلى السيطرة على الحدود والتجارة والبيانات التجارية.

٦- وشكر أحد المندوبين الأونكتاد على ما اتسم به تقريره من دقة. وأضاف قائلاً إن من شأن سياسة الاستيطان أن تفضي إلى إخفاق حل الدولتين. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها تحقيق التنمية في الوقت الذي يُمنع فيه الشعب الفلسطيني من استخدام الطرق الموجودة على أرضه. وقال إن الاحتلال وحصار الأرض الفلسطينية المحتلة هما سبب جميع الأزمات الاقتصادية. وطلب من الأونكتاد والجهات المانحة تحميل سلطة الاحتلال المسؤولية عن السياسة التدميرية التي تنتهجها، وأشاد بقرار الاتحاد الأوروبي استبعاد المستوطنات الإسرائيلية من اتفاقه الثنائي المعقود مع إسرائيل.

٧- وقالت مندوبة أخرى إن هذا البند من جدول الأعمال هو مثال على تسييس عمل الأونكتاد لأنه مخصص لشعب واحد. وأضافت قائلة إن التنازع والاستقطاب السياسي ليسا مشروعين في الأونكتاد بل ينبغي معالجتهما في مكان آخر. وأشارت إلى أن تقرير الأونكتاد يتهم إسرائيل على نحو متكرر وفيما يتعلق بكل موضوع له علاقة بالجمتمع الفلسطيني وهو لا يراعي الشواغل الأمنية الإسرائيلية. وتابعت قائلة إنه بالنظر إلى تحسّن الوضع الأمني، لم يعد هناك سوى عدد قليل من عمليات إغلاق المعابر التي تُنفذ عند وجود حالة استنفار أمني. وقالت إن الأزمة الفلسطينية ناجمة عن إفراط في الإنفاق وانخفاض في المعونة، وإن إسرائيل قد حوّلت مرتين دفعات مالية مسبقة إلى السلطة الفلسطينية التي دفعت مبلغ ٥٤ مليون دولار للإرهابيين المدانين في السجون الإسرائيلية. وأوضحت أن تقديرات الأونكتاد لتسرّب الإيرادات المالية الفلسطينية تستند إلى تفسير خاطئ لبحوث بنك إسرائيل وتقوم على أساس افتراضات خاطئة. وشددت على أن وجود اقتصاد فلسطيني مزدهر هو أمر يخدم مصلحة إسرائيل، وأشارت إلى عدد من المبادرات الإسرائيلية الرامية إلى دعم العمال الفلسطينيين والزراعة الفلسطينية. وقالت إن إسرائيل تأمل أن تتكامل المفاوضات الجارية مع الجانب الفلسطيني بالنجاح.

٨- وأشاد معظم المندوبين بالأونكتاد لما قدمه على مدى عقود من الزمن من دعم للشعب الفلسطيني عن طريق التعاون التقني، بما في ذلك مشاريع بناء القدرات، والخدمات الاستشارية والبحوث. وبالإشارة إلى التقرير، لاحظ هؤلاء المندوبون أن الاحتلال والاستيطان يجعلان من التنمية هدفاً يستحيل بلوغه وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة كافية إلى السلطة الفلسطينية لكي تحافظ على منجزاتها المؤسسية وتخفف من حدة القيود المالية التي تواجهها. غير أنه لا بد من وضع حد للاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير والسيادة. وشدد المندوبون على أهمية دعم برنامج الأونكتاد الذي يُعدّ مثلاً يُقتدى به، وذلك بالنظر إلى قابلية الأرض الفلسطينية المحتلة للتأثر بالصدّات السياسية والاقتصادية، ودعوا إلى تعبئة المزيد من الموارد لتلبية الاحتياجات الخاصة للاقتصاد الفلسطيني وإنجاز الولاية التي اعتمدت في الدوحة.